



الذي أظهر أنه اقتصاد منيع ومرن قادر على الصمود وتجاوز الأزمات، وذلك بشهادة المؤسسات الدولية والتي رفعت تصنيفه إلى إيجابي مستقر ونظرة إيجابية مستقرة خلال المرحلة المقبلة وهو ما منح الاقتصاد مزيداً من الثقة رغم الظروف المحيطة مضيفاً بأنه تم تحقيق مؤشرات ايجابية واستقرار مالي ونقدي غير مسبوق واحتياطات أجنبية وصلت لأرقام غير مسبوقه في تاريخ الأردن. كما استعرض أهم التطورات في سوق رأس المال الوطني وأهم المشاريع التي تم تنفيذها لتعزيز تنافسية السوق والشركات المدرجة فيه ومن ضمنها مشاريع رؤية التحديث الاقتصادي الخاصة بالسوق والتطور والتحول الرقمي وتحديث الأنظمة الالكترونية وتطوير الأطر التشريعية والفنية فيه وتطبيق مبادئ الاستدامة وإنشاء وحدات علاقات المستثمرين في الشركات المدرجة، إضافة إلى المشاريع التي يتم العمل على تنفيذها ومنها صانع السوق واقراض واقترض الأوراق المالية، مشيراً إلى أن البورصة ومؤسسات سوق رأس المال الأردني لديها العديد من المشاريع التي يتم تنفيذها مؤكداً بأن هناك فرصاً استثمارية كبيرة في الاقتصاد والسوق، وأنه وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة فقد حافظ الاستثمار غير الأردني في البورصة على نسبة بلغت 47.3% لغاية نهاية شهر أيلول هذا العام، وحققت الشركات المدرجة أعلى أرباح تاريخية خلال عامي 2022 و 2023.